صدام يواصل تحدي المحكمة بصفته رئيسا شرعيا للعراق وقائدا للجيش

بغداد ـ من حسن جويني:

وصف الرئيس العراقي المخلوع صدام حسين محاكمته مع سبعة من اعوانه امام المحكمة الجنائية العليا امس الاربعاء حول اعدام 148 شخصا في بلدة الدجيل عام 1982 بانها «مسرحية ملهاة» مواصلا تحدي المحكمة بصفته «رئيسا وقائدا اعلى للقوات المسلحة».

واستهل صدام الذي ارتدى بزة غامقة وقميصا ابيض دون ربطة عنق كالمعتاد، حديثه واصفا المحاكمة في القضية بانها «مسرحية ملهاة لصدام حسين ورفاقه».

وقال بلهجة لا تخلو من التحدي انه «قائد الشعب العراقي ورئيس العراق والقائد الاعلى للقوات المسلحة وما زلت على العهد. انها مسؤولية اخلاقية وشرف وواجب تجاه الشعب والوطن وامتنا المجيدة».

وصدام حسين هو آخر المتهمين الذين يدلون باقوالهم امام المحكمة التي بدأت النظر في القضية في 19 تشرين الاول (اكتوبر) الماضي.

ونفى برزان ابراهيم التكريتي الاخ غير الشقيق لصدام حسين امس خلال سرد اقواله اي مسؤولية له بحوادث القضية ومجرياتها.

وقال صدام حسين ان «شعبنا لا يغافله القول الزائف»، داعيا الى «الوحدة بين المذاهب في العراق حول حق الاخير في ابداء ما يشاء من اراء. وقال (...) لا فرق بين القوميات والاديان المذاهب ولا افرق بين احد منكم في ضميري ولساني الاسلام دين الدولة الرسمي وشعب العراق واحد».

واعرب عن «استنكاره» التوتر بين الشيعة والسنة اثر تفجير مرقد الامامين في سامراء الشهر الماضي. وقتل المئات في اعقاب التفجيرات ما دفع باعلان السلطات فرض حظر التجول في بغداد بين الثامنة مساء والسادسة صباحا.

واضاف صدام ان «نزيف الشعب لم يزده الا تصميما وجهادا لطرد الاجنبي بكل مسمياته (...) هناك جرائم نهب وقتل ابتداء بتفجير (مرقد) الامامين الهادي والعسكري (...) ليتوجهن لشعب ليقاتل الغزو واعوانه بدلا من ان يتقاتل».

ودعا «العراقيين نساء ورجالا الى الاقلاع عن تجريح انفسهم لكي لا يضيع الدرب من القتلة والسارقين اجانب ومحليين ومن فجر المرقدين مجرم وعار مهما كان دينه ولا اكون متطرفا ان قلت ان لا دين له».

الا ان القاضي قاطعه «انت متهم. دافع عن نفسك وهذا الدور انتهى الان وما تقوله خطبة سياسية ونحن كمحكمة لا دخل لنا في السياسة» الا ان صدام اجابه «لولا السياسة ما الذي يأتي بي وبك الى هنا؟».

ودار سجال بين القاضي والرئيس العراقي السابق الخامس من نيسان (ابريل) المقبل. (رويترز)

«دعني اكمل ضمن فرصتي واذا كنت منزعجا فاجعلها تهمة اخرى».

وتوجه الرئيس المخلوع الى العراقيين قائلا «انكم كبار في مواقفكم (...) ابقوا على صفاتكم حتى تذهب الغمة وما هو الا زمن وتبزغ الشمس (...) ما حصل في الايام الاخيرة اساءة بالغة للتراث والدين».

ثم تحدث عن برنامج «النفط مقابل الغذاء» وتحمل الشعب «قساوة» العقوبات الدولية رغم ان «سعر برميل النفط كان 18 دولار (...) اما الان جاء المجرمون تحت ذريعة البحث عن اسلحة الدمار الشامل».

فرد القاضي «هذا صراع بينك وبين امريكا». وتدخل المدعي العام جعفر الموسوي طالبا من «المتهم الدخول في صلب القضية وليس في امور خارجية بعيدة عنها»، ورد صدام حسين «لا يحق لك التدخل وانا اوجه كلامي الى رئيس المحكمة».

وقال القاضي «هذه محكمة وليست فوضى» فاجاب صدام حسين هازئا «نعم انها محكمة، ولولا الامريكان لما استطعت لا انت ولا والدك احضاري الى هنا».

وجرت ملاسنة حادة بينهما قرر القاضي على اثرها تحويل الجلسة الى سرية ومغلقة بحيث طلب من الصحافيين الخروج.

وبعدها، اعلنت المحكمة تأجيل الجلسات الى الخامس من نيسان (ابريل) المقبل. (رويترز)

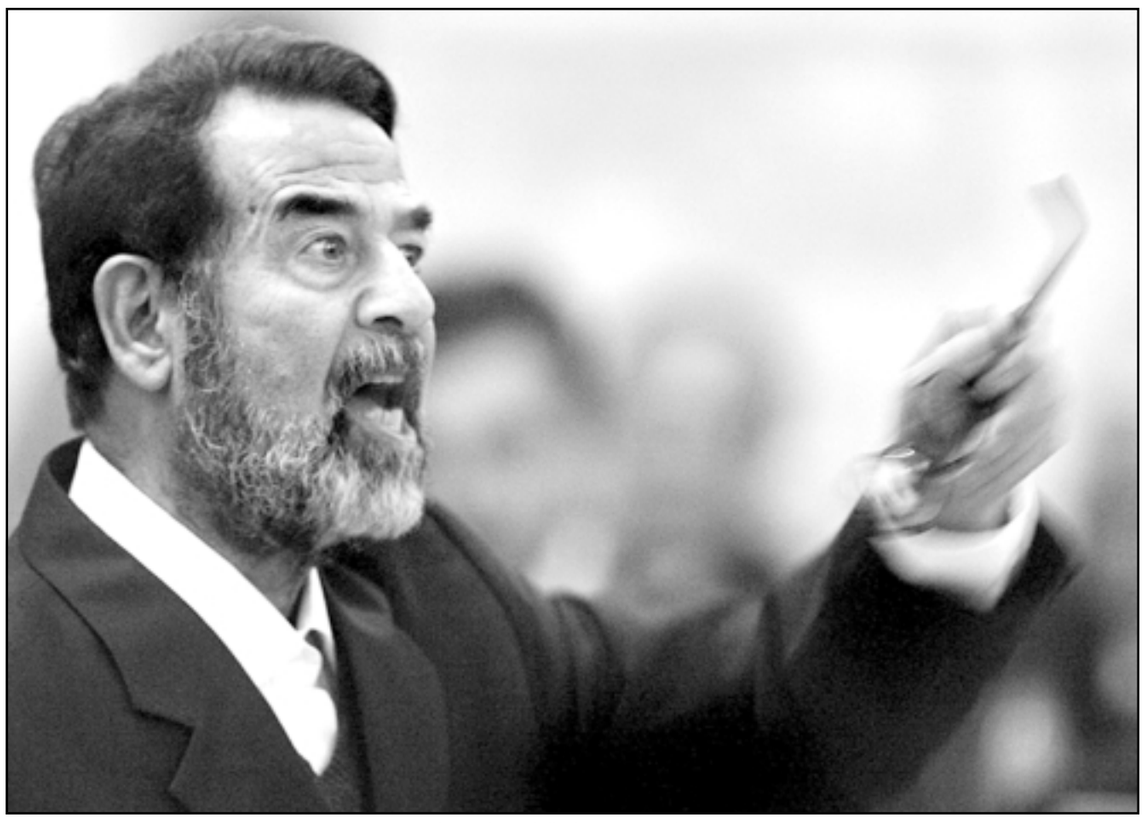

صدام حسين يرد على القاضي (رويترز)

نفى اي دور له في اعدامات الدجيل واقر بـ«ملاحظات» في عمل الأمن العام وبخصومة مع حسين كامل

برزان للقاضي: رفضت عروضا للشهادة ضد صدام.. وامريكا تذبح الديمقراطية في العراق

القاضي رؤوف عبد الرحمن (رويترز)

«القدس العربي» ـ من ضياء السامرائي:

انعقدت أمس الجلسة السابعة عشرة للمحكمة الجنائية العليا المختصة المكلفة بمحاكمة الرئيس السابق صدام حسين وسبعة من معاونيه في قضية الدجيل عام 1982 واستمعت الى افادات الرئيس العراقي السابق صدام حسين وأخيه غير الشقيق برزان ابراهيم التكريتي.

وبدأ أول المتحدثين برزان ابراهيم التكريتي وبدأ الوضع هادئا واثناء الافادة، وطالب باطلاق سراحه بسبب اصابته بمرض السرطان.

وأكد: «سبق ان تمت موافقة رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء على اطلاق سراحي من اجل مواصلة علاجي ولكن للأسف لم يؤخذ بذلك».

وأوضح برزان: «ان الوضع الانساني الذي أعيشه يفرض على المحكمة أن تأخذ طلبي بنظر الاعتبار».

ثم قال: «انني لست مدافعا عن الرئيس صدام ولكنه مارس صلاحياته الدستورية وهي ليست تهمة، أو عملا يخالف القانون». وقال برزان «ليس هناك أي خطأ في عمليات محاكمة متهمي الدجيل، ان عملية المحاكمة جرت بشكل قانوني ضد متهمين حاولوا اغتيال رئيس الدولة، واعترفوا صراحة بارتباطهم بدولة أجنبية كانت في حالة حرب مع العراق».

وأضاف برزان: «ان قسما من الذين قاموا بعملية الدجيل فروا الى ايران وتفاخروا عند ذهابهم الى هناك بالتبجح بهذا العمل أمام وسائل الاعلام».

وقال أيضا: «ان الرئيس صدام حسين كان يطبق القانون في محاسبة المتهمين بمحاولة اغتياله في الدجيل».

وتساءل في افادته: «هل كان ينتظر الذين قاموا بالاعتداء على الرئيس أن يقوم بتكريمهم أو يوزع عليهم الأوسمة؟».

ودافع برزان عن عمليات تجريف البساتين في الدجيل بعد تعرض الرئيس السابق صدام حسين الى محاولة الاغتيال عام 1982. وقال «ان عملية التجريف لم تكن خطأ».

وأضاف: «ان بساتين الدجيل كانت تستخدم أوكارا لعناصر حزب الدعوة من اجل زعزعة الأمن والاستقرار في البلد».

وأكد برزان: «ان حزب الدعوة ورغم ان اغلب عناصره من ايران كان يعد من الأحزاب العراقية وتتولى مديرية الأمن العامة متابعة عناصره».

وأضاف: «لم اطلع على أي من الأوراق التحقيقية الخاصة بمعتقلي حزب الدعوة» موضحا «اذا كان هناك بعض عناصر حزب الدعوة أحيلوا الى المحكمة عن طريق المخابرات فمرد ذلك لنقل مسؤول دائرة الأمن من دائرته الى المخابرات».

وقال: «ان الرئيس صدام حسين لم يطلب ان اذهب الى الدجيل بل ان ذهابي الى هناك كان جزءا من عملي».

وأشار برزان الى: «انني لم احضر في ذلك الحين أي اجتماع امني رأسه الرئيس صدام لبحث هذا الأمر».

وقال: «لقد زرت الدجيل في اليوم الأول من الحادث وبقيت فيها حتى المساء وقد استفسرت من المسؤولين هناك عن طبيعة الحادث الذي تعرض له الرئيس صدام حسين وحول عملية الاعتقال التي حصلت حينها». وذكر برزان: «انني اعترضت على عملية الاعتقال الجماعي لعدد من أبناء الدجيل وطلبت اطلاق سراحهم بعد أن اعتذرت لهم عن هذا الأمر».

كما شكك التكريتي بوثيقتين عرضهما رئيس هيئة الادعاء العام جعفر الموسوي وتشيران الى تكليف جهاز المخابرات بالتحقيق في قضية الدجيل. وقال «لا استبعد أن يكون قد تم تزوير مثل هذه الوثيقة لتشويه صورتي أمام التحقيق».

وأضاف: «ان حسين كامل أراد في هذه الوثيقة زج اسمي بهذه الحادثة نكاية بي ليس الا».

وأكد بأنه قد «جرى تزوير للحقائق بشأن مشاركتي في قضية الدجيل وان التحقيق معي في هذه القضية لم يجر أكثر من ثلاث مرات».

وأوضح برزان: «لقد تركت العمل في جهاز المخابرات عام 1983 وانقطعت علاقتي عن الدولة منذ ذلك التاريخ وليس في عام 1985 كما ورد في أوراق التحقيق».

وحول علمه بعدد الاطلاقات التي استهدفت الموكب قال «لا اعرف عدد الاطلاقات النارية التي وجهت الى الرئيس صدام حسين في الدجيل عام 1982 عرفت عدد الاطلاقات التي وجهت الى الرئيس صدام أثناء المحاكمة فقط ولم أكن اعرف به من قبل». كما نفى «علمه بوجود 687 شخصا محتجزين في سجن أبو غريب بأمر من جهاز المخابرات.

وقال: «من المحتمل أن يتم ترحيل هؤلاء بعد نقل مدير الأمن العام الى جهاز المخابرات أو هناك احتمال بأن يكون هذا الاجراء قد تم بدون علمي ثم كرر التكريتي نفيه المساهمة في محاسبة المتهمين في قضية الدجيل. وقال: «أتحدى أي شخص أو جهة تقول ان برزان أمر باعتقال احد أو التحقيق معه».

وأضاف برزان: «ان الأجهزة التي قامت بعمليات الاعتقال هي الأمن العام وكذلك هي التي قامت بعمليات تجريف البساتين». وأوضح: «لقد قلت هذا الكلام الى القاضي رائد جوحي أثناء التحقيق».

وأضاف: «لقد قمت خلال زيارتي للدجيل في يوم تعرض الرئيس صدام حسين الى محاولة الاغتيال باطلاق سراح أكثر من ثمانين شخصا من أهالي الدجيل كانوا معتقلين في مقر الحزب».

وأكد: «ان النسبة العظمى من الذين تم اطلاق سراحهم كانوا من الشباب».

وأكد قائلا «لا أقر عملية تهجير العوائل من قضاء الدجيل وان هذا الأمر اتخذ على ما يبدو لأن النظام كان في حالة حرب مع ايران وكان يعيش وضعا استثنائيا».

ووصف برزان التكريتي الاجراءات التي قام بها مدير الأمن العام في الدجيل وبلد بأنها كانت اجراءات مبالغا فيها.

وقال: «ان مدير الأمن العام أراد بهذه الاجراءات ان يبعد النظر عن التقصير الذي كان واضحا لدائرته في الجانب الأمني خاصة في مثل هذه المدينة القريبة من العاصمة بغداد».

وأشار لقد «كانت لي بعض الملاحظات في عمل الأمن وان هذه الملاحظات بينتها في مجلس الأمن القومي وحتى امام الرئيس صدام حسين».

وأشار برزان الى: «ان دائرة الأمن العام وسعت دائرة المتضررين بعد أحداث الدجيل وأحداث 1991 دون منطق أو أسباب كافية». وأوضح بافادته قائلا: «أعددت دراسة عن هذا الأمر وكنت انوي قراءتها في المؤتمر القطري بعد عام 1991 لكن تم ابعادي عن القيادة بسبب سيطرة كتلة داخل هذه القيادة».

وقال برزان: «لم أأمر باعتقال احد أو التحقيق مع احد في حادث الدجيل وان الدليل على ذلك هو ان المتهمين أحيلوا الى المحكمة بعد أكثر من سنتين من استقالتي». وأوضح برزان: «ان هذه القضية لو كانت تابعة لجهاز المخابرات فمن غير المعقول ان لا اشرف عليها وهي بهذه الأهمية».

وأشار الى «ان دائرة التحقيق التابعة لجهاز المخابرات تتكون من طابقين ولا يتجاوز عدد زنزاناتها الثلاثين زنزانة فكيف من المعقول وضع مئات المعتقلين فيها بالاضافة الى ان صلاحية حجز المواطنين خارج مناطق سكناهم ليست من صلاحية جهاز المخابرات» وكشف برزان ان أطرافا دولية عرضت عليه تولي المسؤولية لمرحلة ما بعد صدام.

وأكد بأنه قد عرض عليه أكثر من أربع مرات بان يدلي بشهادة ضد صدام حسين لكنه رفض وقال في افادته «اني رفضت ذلك حتى لا يقال ان برزان هو عميل لأمريكا كما رفضت ذلك لأسباب أخلاقية ووطنية».

وأضاف: «رفضت ذلك لأني اعرف ان هذا الموضوع هو اكبر من موضوع العراق وامكانياته وسيسهم اذا ما تم في تدميره». وبين برزان: «رفضت التعاون مع الامريكان رغم انهم عرضوا علي اطلاق سراح ولدي محمد» كما نفى معرفته بعواد حمد البندر رئيس محكمة الثورة خلال أحداث الدجيل.

وذكر: «لم يسبق لي معرفة عواد البندر ولم أتعرف عليه الا في السجن».

وأضاف: «ان السبب في احالتي الى المحكمة هو رفض الشهادة ضد الرئيس صدام حسين».

وطالب برزان التكريتي باطلاق سراح المتهمين الأربعة في قضية الدجيل وهم عبد الله كاظم رويد وولده مزهر ومحمد عزاوي وعلي دايح.

وقال في ما يخص هؤلاء المتهمين «ان هؤلاء المتهمين ليس لهم علاقة بقضية الدجيل وان مسألة قيامهم بمعاونة الأجهزة الأمنية في القاء القبض على عدد من المتهمين في قضية الدجيل ليس له أساس من الصحة».

وطالب ايضا باطلاق سراح ولده محمد وتعويضه عن الأضرار المادية والمعنوية التي سببها له الاعتقال.

كما طالب في افادته باعادة ممتلكاته التي تم الاستيلاء عليها.

ووصف برزان عملية الاستيلاء على داره ومحتوياتها بأنه سلوك همجي لا يمت للحضارة بصلة.

وطالب رئيس المحكمة ان تنتصر له لأنه صاحب حق، مبينا: «ان قضية الدجيل ألصقت بي كما الصق قتل نبي الله يوسف بالذئب».

وذكر برزان: «ان وضاح الشيخ تم اعتقاله صيف 2003 من قبل القوات الأمريكية كونه متهما وتم في ما بعد مساومة وضاح الشيخ وتحويله من متهم الى شاهد».

وأوضح برزان: «ان هذا لم يخفه وضاح الشيخ اذ ابلغ عددا من زملائه في السجن قبل وفاته انه تم عرض منصب وزاري عليه (الداخلية) تحديدا لقاء تعاونه مع القوات الأمريكية والأجهزة التحقيقية».

وكشف برزان التكريتي بأن وضاح الشيخ المدير السابق في جهاز المخابرات قد تم طرده من الوظيفة بسبب قيامه بقتل شخصين.

وقال: «تم الحكم على وضاح الشيخ لمدة سبعة وعشرين عاما ولم يتم اطلاق سراحه الا بعد صدور العفو نهاية عام 2002».

وأضاف برزان: «ربما تكون هناك علاقة بين وضاح الشيخ وحسين كامل بدون معرفتي».

واتهم برزان التكريتي القوات الأمريكية بانتهاك حقوق الانسان وذبح الديمقراطية في العراق.

وقال: «ان الديمقراطية تذبح في العراق من قبل أمريكا وأصدقائها».

وأضاف: «ان ما يحصل في العراق هو ضد الديمقراطية وذبح لها» ثم قال: «ان التحقيق يجري معي وكأني الرئيس المباشر للعراق».

وأضاف «ان المحققين الأمريكيين كانوا يسألوني وكأني الشخص الذي يمر كل شيء من خلاله ومثال على ذلك الأسلحة الذرية والأرصدة الخاصة بالرئيس صدام حسين أو السجون السرية التي يوجد فيها الرهائن الأجانب».

الحكيم يدعو طهران الى «حوار» مع واشنطن «لصالح» الشعب العراقي

■ النجف (العراق) ـ اف ب: دعا زعيم لائحة الائتلاف العراقي الموحد عبد العزيز الحكيم ايران امس الاربعاء الى فتح حوار مع الولايات المتحدة الامريكية من اجل «صالح» الشعب العراقي.

ونقل مصدر مقرب من عبد العزيز دعوته، خلال كلمة القاها في تأبين ضحايا تفجيرات مدينة الصدر التي اوقعت اكثر من 46 قتيلا و204 جرحى الاحد الماضي، «حكومة الجمهورية الاسلامية في ايران الى فتح باب الحوار مع الولايات المتحدة لاجل صالح الشعب العراقي».

واضاف نقلا عن رجل الدين الشيعي الذي يتمتع بنفوذ قوي «اطالب القيادة الحكيمة في الجمهورية الاسلامية في ايران بفتح حوار واضح مع امريكا وان تتفاهم (معها) على النقاط المختلف عليها حول العراق».

وتابع «نحن لا نقبل ان يتحول العراق الى قاعدة للتآمر على الدول المحيطة كما اننا نطالب بخلو العراق من المجموعات الارهابية التي لها مشاكل مع الدول المحيطة». وختم الحكيم مؤكدا ان «هذا الحوار سوف يصب في مصلحة الشعب العراقي» وتوقع ان «حكومة ايران سوف تبدأ هذا الحوار».

وكان السفير الامريكي لدى بغداد زلماي خليل زاد اعلن قبل خمسة ايام استعداده للبحث مع ايران في الخلافات بينهما حول العراق، وفقا لنص مقابلة اجرتها معه محطة تلفزيون «الشرقية» العراقية الخاصة.

وقال خليل زاد «ابلغت الايرانيين باننا على استعداد لنبحث معهم خلافاتنا حول العراق. هذا البلد يؤكد اننا نريد اقامة قواعد عسكرية دائمة لنستغل العراق ضد ايران. لقد سبق وقلت لكم اننا لا نسعى الى اقامة قواعد عسكرية دائمة في العراق».

واضاف ان «ايران تقول ان الولايات المتحدة تريد فرض الطائفية في العراق واقول لكم اننا لا نريد شيئا سوى الوحدة. اما الطائفية، فان اعداء العراق يسعون الى ترويجها وتشجيعها».

واكد ان واشنطن «لا تحاول تصدير خلافاتها مع ايران الى العراق».

مقتل جنديين أمريكيين في محافظة الانبار

بغداد ـ «القدس العربي»:

أعلن الجيش الأمريكي امس مقتل اثنين من جنوده في محافظة الانبار غربي العراق

وقال بيان عسكري أمريكي أمس الأربعاء: «قتل جنديان من الكتيبة الثانية، فريق اللواء القتالي 28 بنيران معادية في محافظة الانبار بتاريخ 13 آذار (مارس)».

ولم يعط البيان المزيد من التفاصيل واكتفى بالقول: «إن اسمي الجنديين لن يتم الإفصاح عنهما لحين ابلاغ ذويهما».

تجدر الإشارة إلى أن عدد الجنود الأمريكيين الذين قتلوا في العراق منذ غزوه قبل قرابة ثلاث سنوات ارتفع إلى أكثر من ألفين و 306 قتلى معظمهم قتل في هجمات واشتباكات مع المجموعات المسلحة في العراق.

البنتاغون يعتزم استقدام مزيد من القوات لضمان الامن في العراق

■ واشنطن ـ اف ب: تعتزم وزارة الدفاع الامريكية (البنتاغون) استقدام قوات يتراوح عديدها بين 700 و800 عنصر من الكويت الى العراق لتعزيز الامن بمناسبة احياء ذكرى اربعينية الحسين حسبما اعلن مسؤول امريكي عسكري امس الاربعاء.

وهي المرة الاولى التي يطلب فيها القادة الامريكيون مزيدا من القوات منذ تفجير ضريح الامامين الشيعيين علي الهادي وحسن العسكري في سامراء في 22 شباط (فبراير) ما اثار موجة عنف طائفي وطرح تساؤلات حول قرار الخفض الكبير للقوات هذا العام.

وقال مسؤول طلب عدم كشف اسمه ان التعزيزات ستنتشر في منطقة بغداد لمدة 30 الى 45 يوما لضمان الامن خلال اربعينية الحسين في 20 اذار (مارس).

واضاف «لا يمكن التغاضي عن اعمال العنف الاخيرة» في اشارة الى تفجير ضريح الامامين الشيعيين في سامراء.

وتابع ان «حشودا ضخمة من الحجاج او مناسبات دينية يمكن ان تشكل هدفا» لاعتداءات. واعتبر ان انتشارا عسكريا ظاهرا قوامه قوات الامن العراقية سيردع المسلحين عن شن هجمات.

وقال المتحدث باسم البنتاغون براين ويتمان انه قد تتم اعادة نشر القوات العراقية وقوات التحالف في جميع انحاء البلاد لضمان الامن خلال ذكرى اربعينية الحسين وفترة تشكيل الحكومة العراقية.

واضاف ان «الجميع يعلم اننا شهدنا اعمال عنف طائفية في البلاد. وهذه مناسبة دينية».

واوضح «انني واثق من ان القادة العسكريين على الارض سيأخذون ذلك في الاعتبار لانهم يعتزمون تأمين الظروف المناسبة لاحياء هذه الذكرى في اجواء هادئة». ولمح وزير الدفاع الامريكي دونالد رامسفيلد الى هذه التعزيزات خلال مؤتمر صحافي.

وقال رامسفيلد «اننا نسحب القوات او نعززها وفقا للاحداث كما فعلنا خلال الاستفتاء او الانتخابات». واضاف ان «الجنرال (جورج) كايسي قد يقرر انه يريد زيادة عديد القوات زيادة بسيطة في ذكرى اربعينية الحسين».

ورغم تأكيد المسؤولين على ان هذه التعزيزات موقتة فانها تطرح اسئلة حول الآمال بخفض عديد القوات الامريكية في العراق خلال العام المقبل.

ويتوقع ان يقدم كايسي قائد القوات الامريكية في العراق توصيات حول مستوى القوات في الاسابيع المقبلة.

وكان هدفه خفض عديد القوات هذه السنة من مستواها الحالي اي 130 الفا الى 100 الف اذا سمحت الظروف وفور تولي قوات الامن العراقية زمام الامور في مناطق اخرى من البلاد.

لكن اعمال العنف الطائفية بعد عملية التفجير في سامراء حركت مخاوف من نشوب حرب اهلية وخلقت مشاكل جديدة للقيادة العسكرية الامريكية.

«مجلس شورى المجاهدين» يعلن الحرب على الشيعة في العراق

■ باريس ـ اف ب: هدد «مجلس شورى المجاهدين» المرتبط بتنظيم القاعدة في العراق، الشيعة في العراق «بدفع ثمن غال جدا» متهما اياهم بشن حرب معلنة على السنة، وذلك في بيان على موقع الانترنت التابع للمجلس.

وقال البيان الذي يتعذر التأكد من صحته «ان الروافض الصفويين (الشيعة).. الذين اختاروا ان يكونوا في خندق واحد مع اليهود والصليبيين تعمدوها حربا ظاهرة معلنة باغتوا بها احياء المسلمين لادخال الرعب في قلوبهم». وقال «الامر قد حسم من جانب المجاهدين ولا يحق لاي طرف ان يتنازل عن حقوق المسلمين ويتصدر للحديث باسمهم، فالدماء التي سالت والمساجد التي فجرت واحرقت او اغتصبت والمصاحف التي اهينت بالركل والحرق والتمزيق سيدفع هؤلاء ثمنها غاليا جدا فلا يلومن الروافض الا انفسهم».

واضاف «لقد اجتمع هؤلاء على اختلاف الوانهم وجهاتهم ملة واحدة في استهداف اهل السنة والجماعة والتنكيل بهم وانتهاك اعراضهم واحراق مساجدهم بلا تردد». وتابع بيان «مجلس شورى المجاهدين» «اننا نكرر نداءنا لاهلنا المسلمين بان يعوا طبيعة المعركة وحجمها وان تستنفر كل الطاقات لدعم الجهاد والالتفاف حول المجاهدين»، مضيفا «ولقد راى الجميع كيف اوقفت الروافض على احياء اهل السنة. فلم توقفها نداءات الوحدة الوطنية لكن الذي اوقفها تكاتف اهل السنة مع ابنائهم المجاهدين».

ويشير المجلس الى تفجير مرقد الامامين علي الهادي والحسن العسكري في سامراء، شمال بغداد، في 22 من شباط (فبراير) الماضي والذي تسبب بموجة من اعمال العنف بين شيعة وسنة مما اسفر عن سقوط مئات القتلى.

وفي 23 شباط (فبراير)، اتهم «مجلس شورى المجاهدين» الحكومة العراقية ومنظمة بدر الشيعية وايران بانها وراء الاعتداء، وهدد بالرد على الاعتداءات ضد السنة. واشار المجلس ايضا الى النداءات التي وجهها مسؤولون امريكيون وعراقيون كبار لتشكيل حكومة «وحدة وطنية» في العراق لتفادي حرب اهلية.

ويتألف مجلس شورى المجاهدين الذي انشىء في 15 كانون الثاني (يناير) من سبع مجموعات مسلحة سنية، ويتبع لتنظيم القاعدة في بلاد الرافدين بزعامة الاردني ابو مصعب الزرقاوي. ومنذ 15 كانون الثاني (يناير) تنشر بيانات مجموعة الزرقاوي تحت اسم «مجلس شورى المجاهدين» ولم تعد تحمل توقيع «ابو ميسرة العراقي» رئيس دائرة الاعلام في المجموعة.

الوقف السني يكفر كل من يستحل الدم العراقي

■ بغداد ـ «القدس العربي»: أعلن ديوان الوقف السني تكفيره من يستحل الدم العراقي كائنا من يكون.

وقال الشيخ احمد عبد الغفور السامرائي رئيس الديوان في بيان تلقت «القدس العربي» نسخة منه أمس الأربعاء: «إن ديوان الوقف السني يعلن أمام العالم تكفير كل من يستحل الدم العراقي كائنا من يكون ويستنكر الأعمال الإجرامية التي طالت مراقد الأائمة الأطهار في سامراء والاعتداء الأثيم على بيوت الله وقتل العاملين عليها من الائمة والخطباء والمصلين».

وأضاف: «نستنكر كذلك وبشدة تفجير السيارات المفخخة في مدينة الصدر خاصة والمدن العراقية عامة وقتل الأبرياء العزل بجريرة غيرهم».

وبين السامرائي: «بالقدر نفسه نشجب الأعمال الإجرامية التي طالت مسجد الإمام أبو حنيفة النعمان في الاعظمية وغيره من بيوت الله والاعتداء على كتاب الله في المساجد والأعمال المنظمة الموجهة بالقتل على الهوية وتهجير العائلات من مساكنها والاستيلاء على أموالها».

وأشار إلى: «أن الأمر وصل إلى الإجهاز على الجرحى حتى صارت بعض المستشفيات وبعض المناطق خطرا يحرم الاقتراب منها».

واشنطن لا تملك ادلة على تورط ايران في عمليات التسلل الى العراق

■ واشنطن ـ اف ب: اعلنت وزارة الدفاع الامريكية (البنتاغون) الثلاثاء انها لا تملك ادلة على ضلوع طهران في عمليات تسلل الى العراق من قبل حرس الثورة الايرانية ولا في عمليات صنع قنابل تنفجر لدى مرور قوافل ودوريات القوات الامريكية كما اعلنت الادارة الامريكية سابقا.

وردا على سؤال خلال مؤتمر صحافي حول معرفة ما اذا كانت هناك ادلة على ضلوع ايران بشكل مباشر في هذا الامر، قال رئيس اركان الجيوش الامريكية الجنرال بيتر بايس «لا املك ادلة».

من ناحيته، قال وزير الدفاع دونالد رامسفلد انه من المستحيل القول ان مكونات القنابل تأتي من الحكومة الايرانية «طالما لم يتم نقلها بسيارة تابعة للحكومة او لقوات» ايرانية.

واضاف «اذا كانت لديكم ادلة، استخباراتية او معدات، بان عناصر من حرس الثورة الايرانية يتواجدون في العراق... فمن المؤكد انه من الممكن ان تكون عناصر معزولة او انهم حجاج يعملون لحسابهم. ولكن هذا احتمال ضئيل».

وكان الرئيس الامريكي جورج بوش اتهم الاثنين ايران بعبارات قاسية بانها مسؤولة عن مقتل عدد من جنود التحالف الدولي في العراق من خلال العبوات الناسفة التي توضع على جانب الطرقات.

وقال ان «ايران مسؤولة جزئيا على الاقل عن العدد المتزايد للقتلى الذين تتسبب بها الهجمات على التحالف لانها تزود ميليشيات شيعية بامكانية صنع عبوات ناسفة من هذا النوع في العراق»، مستندا في ذلك الى معلومات من رئيس اجهزة الاستخبارات الامريكية جون نيغروبونتي.

رجال دين سنة وشيعة يسعون الى «جمع شمل العراقيين»

■ بغداد ـ من سلام فرج: عقد رجال دين سنة وشيعة مؤتمرا في بغداد امس هدفه «لم الشمل وتوحيد كلمة العراقيين» اثر التوتر الناجم عن تفجير مرقد الامامين علي الهادي والحسن العسكري في سامراء في 22 الشهر الماضي وتفجيرات مدينة الصدر.

وقال رجل الدين النافذ آية الله حسين الصدر الذي ترأس المؤتمر مخاطبا رجال الدين السنة والشيعة ان «العراق يناديكم ويستنجد بكم لحقن الدماء والحفاظ على حرمة المقدسات ووحدة البلاد» واكد انها «مسؤولية كبيرة تقع علينا جميعا». يشار الى ان الصدر يعرف بـ«سيد الكاظمية» نظرا للنفوذ الذي يتمتع به. واوضح الصدر ان العراق «يعيش في فترة عسيرة وصعبة، فهو ينزف دما من هنا وهناك، وللعراقيين مآس كثيرة والجميع يعيش في بلد جريح حزين». وقتل المئات في اعقاب تفجير المرقدين في اعمال ثأرية في حين عثرت الشرطة على حوالي 80 جثة بعد ستة تفجيرات استهدفت مدينة الصدر الاحد الماضي موقعة 62 قتيلا واكثر من 200 جريح.

واكد الصدر «من الضروري ان لا يكون اختلاف الرأي سببا في العداء والتناحر ليكون بعدها ثغرة يدخل منها اعداء الاسلام والعراق ليزرعوا الفتنة».

وشدد الصدر على «ضرورة ان نتعرف (كعراقيين) كيف نتعايش بهذا التعدد، وان نعرف من يريد ان يمزق العراق ويزرع الفتنة عبر مسألة الطائفية».

وشارك في المؤتمر الذي عقدته مؤسسة «الحوار الانساني» الشيعية، وسط اجراءات امنية مشددة في جامع الهاشمي في منطقة الكاظمية (شمال بغداد)، عدد كبير من رجال الدين السنة والشيعة من محافظات العراق كافة. وقال رجل الدين اياد الجبوري ممثل الحزب الاسلامي العراقي، ابرز احزاب العرب السنة بزعامة طارق الهاشمي، ان «اساس الطائفية سياسي ذلك لان من يسعى الى بث الطائفية يطمح في تحقيق مكاسب سياسية».

وطالب الجبوري بان «يتوقف (البعض من) رجال الدين عن استخدام الفاظ ومصطلحات تزرع الفتنة، يجب ان تمحى من قاموسهم».

من جهته، اكد رجل الدين ماجد الحكيم من اقليم كردستان العراق ان «افضل حل للخلافات هو التحاور والابتعاد عن مبدأ القوة او الانتقام (..) النزيف الدموي الان يضعفنا كما اضعف البلدان التي عانت من الحرب الطائفية قبلنا».

بدوره، اعتبر رجل الدين عبد الوهاب الاعظمي (سني) ان «الفتنة التي يتعرض لها العراقيون من كلا المذهبين امر خطير، لانها ستحرق كل ما في البلاد».

اما رجل الدين ثائر العاني (سني) ممثل الامانة العامة للافتاء فقد حمل «قوات الاحتلال الامريكي مسؤولية» الاحداث قائلا «المظالم كثيرة واول من عمل عليها هو المحتل الغازي الذي جاء ليرعى مصالحه».

وقال حازم الاعرجي (شيعي) ممثل رجل الدين الشاب مقتدى الصدر في منطقة الكاظمية ان «العراقيين اخوة لكن الاستعمار يسعى لان يفرق بينهم، لكننا سنقف صفا واحدا ضد كل الاعتداءات».

ومن جهته، اعتبر رجل الدين مروان العبيدي (سني) ان «العراقيين السنة والشيعة جبلان يشطرهما نهر الاسلام ولا بد من بناء جسور بينهما» مؤكدا ان «اللقاء بين العراقيين هو افضل علاج للاحتقان الذي صنعته اعمال الارهاب والعنف».